حقوق الإنسان في التراث الأفريقي المخطوط: قراءة في كتاب مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان لعبد الله بن محمد بن فودي أنموذجا

الدكتورعبد الكريم حمد سيسي

مختبرالبحث حول العالم العربي والإسلامي، جامعة بمبوولوغيم بماكو- مالي

Abdoulk41@yahoo.fr *Tél:*+22364871941

ملخص :

تعتبر المخطوطات القديمة وثائق ثمينة عولج فيها كل جوانب حياة المجتمع، فيه دراسات تتناول الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقانونية والدينية والثقافية وغيرها. وتعد مسألة حقوق الإنسان أحد أهم المسائل التي أعيرت اهتماما بالغا في السنوات الأخيرة؛ لارتباطها الوثيق بقضايا التنمية الشاملة، وهذا الاهتمام بحقوق الانسان لم يبتدئ بالوثائق الغربية المعاصرة وما انبثق عنها من نصوص متعارف عليها دوليا اليوم، بل نتج عن تفاعل حضاري قديم وإسهام عالمي تأسست على مبادئ الديانات السماوية، وعلى الأخص الدين الإسلامي. وتعتبر مخطوطة "**مصالح الانسان المتعلقة بالأديان والأبدان**" لعبد الله بن محمد بن فودي خير شاهد على عناية الشعوب الإفريقية المسلمة بحقوق الانسان والتأليف في مجالاتها. يحاول هذا المقال تسليط الضوء على هذا المؤلف النفيس، وذلك من خلال استعراض أهم مباحثها القانونية والأخلاقية المستلهمة من قيم الإسلام، كما يثبت فضل السبق للتراث الإسلامي وللعلماء المسلمين في ترسيخ مفهوم حقوق الانسان وتفصيل مكوناتها و فروعها الدينية والمدنية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية.

الكلمات المفتاحية : المخطوطات القديمة؛ حقوق الإنسان؛ مصالح الانسان؛ عبد الله بن فوديو

Résumé : Les droits de l'homme dans le patrimoine manuscrit africain : cas de l'ouvrage *Masâlih al-insân al-muta ʿalliqa bi al-adyân wa al- abdân* de Abdullahi ibn Muhammad ibn Fodio .

Les manuscrits anciens sont des documents précieux dans lesquels tous les aspects de la vie de la société sont abordés. Ils touchent tous les domaines économiques, sociaux, politiques, juridiques, religieux, culturels, etc. La question des droits de l'homme est l'une des questions les plus importantes qui a bénéficié une grande attention des chercheurs dans ces dernières années ; à cause de son étroite relation avec les questions de développement. L'attention portée aux droits de l'homme n'est pas commencée avec les documents occidentaux et les textes contemporains qui en découlent. Il résulte plutôt d'une interaction civilisationnelle et universelle basées sur les enseignements des religions, notamment ceux de l'islam. L'ouvrage d'Abdoulahi ibn Fodio intitulé « **Les intérêts humaines liées à la religion et au corps** » atteste que les manuscrits anciens de l'Afrique noire ont abordé en profondeur la question des droits

de l'homme. Cet article tente de faire la lumière sur cet ouvrage précieux, en passant en revue ses chapitres relatifs aux droits civils, sociaux, culturels et environnementaux. Il démontre en plus son antériorité dans la préservation de principaux droits moraux et matériels de l'Homme.
Mots clés : manuscrits anciens ; droits de l'homme ; intérêts humains ; A Abdoulahi ibn Fodio.
Abstract: Human Rights in the African Manuscript Heritage: Case of *Masâlih al-insân al-mutaʿalliqa bi al-adyân wa al- abdân* by Abdullahi ibn Muhammad ibn Fodio
Ancient manuscripts are valuable documents in which all aspects of social life are addressed, covering economic, social, political, legal, religious, cultural, and other domains. The issue of human rights is among the most important topics that has received significant scholarly attention in recent years due to its close connection with development issues. However, concern for human rights did not begin with Western documents or the contemporary texts derived from them. Rather, it is the result of a civilizational and universal interaction rooted in religious teachings, particularly those of Islam. The work of Abdullahi ibn Fodio entitled *"Human Interests Related to Religion and the Body"* demonstrates that ancient manuscripts from Sub-Saharan Africa deeply engaged with the question of human rights. This article seeks to shed light on this valuable work by reviewing its chapters related to civil, social, cultural, and environmental rights. It further highlights its historical precedence in safeguarding the fundamental moral and material rights of human beings.
Keywords: ancient manuscripts – human rights – human interests – Abdullahi ibn Fodio

المقدمة

تعتبر المخطوطات القديمة وثائق تاريخية مهمّة سجل فيها الأسلاف خلاصة تجاربهم وعلومهم عبر التاريخ، ويُمكننا اليوم الاستفادة منها لبناء مستقبل زاهر. وتختص الحضارة الإسلامية بغزارة منتوجها وإرثها الثقافي، الذي أسهم في التطور المعرفي للبشرية بشكل بارز، وتُعدُّ منطقة السودان الغربي في إفريقيا جنوب الصحراء من أهم المناطق الإسلامية التي تعج مكتباتها وخزاناتها بالمخطوطات الفريدة التي في أمس الحاجة اليوم إلى الدراسة والتحقيق، وهذه المخطوطات لا تختص بالحقل الديني فحسب؛ بل تشمل كل الحقول المعرفية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقانونية والدينية والثقافية. وتعد مسألة حقوق الإنسان أحد أهم المسائل التي أعيرت اهتماما بالغا في السنوات الأخيرة؛ لارتباطها الوثيق بقضايا التنمية الشاملة، وهذا الاهتمام بحقوق الانسان لم يبتدئ بالوثائق الغربية المعاصرة وما انبثق عنها من نصوص متعارف عليها دوليا اليوم، بل نتج عن تفاعل حضاري قديم وإسهام عالمي تأسست على مبادئ الديانات السماوية، وعلى الأخص الدين الإسلامي. وتعتبر مخطوطة "**مصالح الانسان المتعلقة بالأديان والأبدان**" لعبد الله بن محمد بن فودي خير شاهد على عناية الشعوب الإفريقية المسلمة بحقوق الانسان والتأليف في مجالاتها. ويحاول هذا المقال تسليط الضوء على هذا المؤَلَّفِ النفيس، وذلك من خلال استعراض أهم مباحثها القانونية والأخلاقية المستلهمة من قيم الإسلام، كما يثبت فضل السبق للتراث الإسلامي وللعلماء المسلمين في ترسيخ

مفهوم حقوق الانسان وتفصيل مكوناتها و فروعها الدينية والمدنية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة إلى إبراز القيم الإنسانية السامية التي يحويه التراث المخطوط في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال استعراض أهم جوانب الحقوق والواجبات التي تناولها كتاب مصالح الانسان المتعلقة بالأديان والأبدان لعبد الله بن محمد بن فودي.

إشكالية الدراسة : تُطرح مسألة حقوق الإنسان اليوم كإحدى القضايا المركزية التي حظيت باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، لما لها من ارتباط وثيق بقضايا التنمية الشاملة. غير أنّ هذا الاهتمام لا ينبغي أن يُختزل في ما أفرزته الوثائق الغربية الحديثة وما انبثق عنها من نصوص ومعايير دولية، بل يستدعي فهماً أعمق لجذور هذه الحقوق في مختلف الحضارات الإنسانية عبر التاريخ. ومن هذا المنطلق، تبرز الإشكالية الجوهرية التالية: كيف يمكن مقاربة حقوق الإنسان في بعدها الشمولي بما يتجاوز الإطار الغربي المعاصر، لإبراز امتداداتها الحضارية والإنسانية، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة؟

تساؤلات البحث: انطلاقاً من هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما القيم الإنسانية التي يتضمنها التراث الإفريقي المخطوط؟
- كيف يمكن توظيف هذه القيم في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والسلم المجتمعي؟
- ما أهم أبعاد حقوق الإنسان التي تناولها عبد الله بن محمد بن فودي في كتابه *مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان*؟

فرضيات الدراسة: تفترض هذه الدراسة جملة من الفرضيات. هي:

- أنَّ التراثَ الإفريقي المخطوط يُشكِّلُ مرتكزا أساسيا يحمل في طياتها أعلى القيم الإنسانية المرتبطة برعاية حقوق الإنسان في جميع أطوار حياته؛ بل يحتوى هذا التراث على مبادئ تسهم في حقوق الإنسان حتى بعد الموت.
- يمكن الاعتماد على القيم الإنسانية التي يحتويها التراث الإفريقي المخطوط لغرس مبادئ حقوق الإنسان وتربيته على القيام واجباته نحو ربه ونحو مجتمعه ونحو محيطه البيئي.
- أن كتاب مصالح الانسان المتعلقة بالأديان والأبدان لعبد الله بن محمد بن فودي تطرق لأهم جوانب حقوق الإنسان المعروفة حاليا، وبذلك سبق الكثير من المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان .

أهمية الدراسة: وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تبرز الأسس القانونية والأخلاقية المستلهمة من قيم الإسلام التي تسهم في ترسيخ مفهوم حقوق الانسان وتفصل مكوناتها و فروعها الدينية والمدنية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية.

منهج الدراسة :تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي الوصفي** المدعوم بالمقاربة **المقارنة التاريخية**، وذلك لكون موضوعها يتناول مفهوماً إنسانياً متجذّراً في التاريخ الفكري الإسلامي والإفريقي، هو مفهوم **حقوق الإنسان** في ضوء التراث المخطوط.

- يقوم المنهج الوصفي على جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من خلال مراجعة المخطوطات والبحوث السابقة التي تناولت قضايا حقوق الإنسان في التراث الإسلامي والإفريقي، مع التركيز على مخطوطة*" مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان"* لعبد الله بن محمد بن فودي.
- بينما يعتمد المنهج التحليلي على دراسة محتوى هذا التراث، واستخلاص القيم والمبادئ الإنسانية الواردة فيه، وتحليل دلالاتها القانونية والأخلاقية والاجتماعية.
- أما المنهج المقارن فيُستخدم لمقارنة ما ورد في هذا التراث الإسلامي الإفريقي بما تنصّ عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية الحديثة الخاصة بحقوق الإنسان، بهدف إبراز أوجه السبق والتكامل بينهما.

وبذلك، يتيح هذا المنهج مقاربة شمولية تجمع بين التحليل النصي، والمقارنة الفكرية، والقراءة الحضارية للتراث الإفريقي المخطوط.

هيكل البحث : يتناول هذا البحث موضوع حقوق الإنسان في التراث الإفريقي المخطوط من خلال قراءة تحليلية في كتاب "**مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان**" لعبد الله بن محمد بن فودي .ويضمّ مقدمة ومحورين وخاتمة. تُبرز المقدمة أهمية الموضوع وإشكاليته ومنهجه، في حين يتناول المحور الأول تطوّر مفهوم حقوق الإنسان عبر التاريخ وإسهامات الفكر الإسلامي والإفريقي في ترسيخ قيمه. أما المحور الثاني فيركّز على دراسة الكتاب من خلال التعريف بمؤلفه وسياقه التاريخي، ثم تحليل مضامينه الحقوقية والأخلاقية التي شملت مختلف جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية والصحية.

وتخلص الخاتمة إلى إبراز السبق الحضاري للفكر الإسلامي والإفريقي في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، والدعوة إلى إعادة إحياء هذا التراث ودراسته بوصفه رافداً أصيلاً لبناء ثقافة حقوق الإنسان والتنمية في إفريقيا والعالم الإسلامي، مع فهرسة المصادر والمراجع وفق المعايير الأكاديمية.

المحور الأول: حقوق الإنسان وتطورها عبر التاريخ

تُعدّ فكرة بلورة حقوق الإنسان وصياغتها في شكل بنود ونصوص قانونية مُلزمة، والدعوة إلى الالتزام بها ومعاقبة من ينتهكها من أقدم الأفكار الإنسانية التي رافقت تطور المجتمعات البشرية. فقد أدرك الإنسان منذ فجر التاريخ ضرورة تنظيم العلاقات بين الأفراد على أساس العدل والمساواة وصون الكرامة الإنسانية.

1. الجذور التاريخية لحقوق الإنسان

يُجمع الباحثون على أنّ حقوق الإنسان، رغم شيوع ربطها بالفكر الغربي الحديث، ليست مفهوماً وُلد في الغرب ولا حكراً على التجربة الأوروبية. فالحقوق المرتبطة بكرامة الإنسان وبطبيعته البشرية ظهرت في حضارات عديدة قبل ظهورها في الفكر السياسي الأوروبي. فقد شهدت بلاد فارس، على سبيل المثال، إحدى أقدم الوثائق الإنسانية في القرن السادس قبل الميلاد، والمتمثلة في **أسطوانة كورش** (*Cylindre de Cyrus*)، وهي نص طيني دوّن فيه كورش الثاني—المعروف بكورش الكبير—إعلانه عقب دخوله بابل سنة 530 ق.م، ويُعدّه كثيرون أول وثيقة مكتوبة تُعنى بحقوق الإنسان[1].

وفي السياق نفسه، برز **قانون حمورابي** في بابل حوالي سنة 2000 ق.م بوصفه أول مدوّنة قانونية مكتوبة تهدف إلى ترسيخ العدل، وردع الظلم، وحماية الضعفاء من استبداد الأقوياء، والعمل على ازدهار المجتمع[2].

وفي مطلع القرن السابع الميلادي جاءت الشريعة الإسلامية لتُقدّم تصورًا متكاملًا للكرامة الإنسانية، وترفع من قدر الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض. فقد جعلت احترام حقوق الإنسان فريضة شرعية لا مجرد فضيلة أخلاقية، وتوعّدت من ينتهكها بالعقوبة في الدنيا والآخرة. وتشهد النصوص القرآنية على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ الإسراء 70. وقد ظهرت في السياق الأفريقي المحلي، وتحديدًا في إفريقيا جنوب الصحراء، مجموعة من النصوص التي اهتمّت بتنظيم الحقوق والعلاقات الاجتماعية. ويُعدّ من أبرز هذه النصوص *ميثاق كوروكان فوغا* الصادر سنة 1236 عن الإمبراطور سوندياتا كيتا، و*ميثاق*

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أسطوانة قورش: ميثاق عريق لحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، وثيقة المؤتمر العام، الدورة الثالثة والأربعون، سمرقند، 20 أكتوبر 2025، رقم الوثيقة 43 C/52.

[2] هشام بشير، «حقوق الإنسان: المفهوم والتطور والفئات»، *المجلة المصرية للقانون الدولي*، مجلد 72 (2016)، DOI:10.21608/ejil.2016.297647.

ماندي الذي مثّل تدوينًا للتقاليد الشفوية في غرب إفريقيا، متضمّنًا مبادئ أساسية كاللامركزية، وحماية البيئة، وصون الكرامة الإنسانية، واحترام التنوّع الثقافي[3].

في الفترة نفسها تقريباً، ظهرت في أوروبا نصوص مؤسِّسة كان لها أثر كبير في الفكر الحقوقي الغربي. فقد شهدت إنجلترا سنة 1215 صدور **الميثاق الأعظم(Magna Carta)** ، الذي مثّل اتفاقاً بين الملك جون وطبقة النبلاء، ويُعدّ أول وثيقة يُقبل فيها ملك إنجليزي بتقييد سلطته بصفة مكتوبة .ثم عزّزت **وثيقة الحقوق (Bill of Rights)**سنة 1689 هذا التوجّه، إذ فرضها البرلمان بعد الثورة المجيدة لتحديد أسس الملكية البرلمانية وإقرار عدد من الحقوق الأساسية.

وفي القارة الأمريكية، صدر سنة 1776 **إعلان استقلال الولايات المتحدة** الذي أعلنت بموجبه المستعمرات الثلاث عشرة انفصالها عن بريطانيا العظمى، متضمناً مبادئ جوهرية متعلقة بالحرية والمساواة والتمثيل السياسي.

أما في فرنسا، فقد مثّل **إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789** أحد أهم النصوص التأسيسية للحداثة السياسية الأوروبية، إذ نصّ على حقوق طبيعية وفردية وجماعية تُعدّ مرجعاً في الفكر الحقوقي الغربي. واعتمد هذا الإعلان في 26 أغسطس من العام نفسه.

وبعد الحربين العالميتين، شهد المجتمع الدولي تحوّلاً عميقاً في تصور حقوق الإنسان ومكانتها في النظام الدولي. فقد أدّت المآسي الواسعة النطاق والانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت خلال تلك الحقبة إلى إدراكٍ جماعيّ بضرورة تبنّي إطار دولي يضمن حماية الكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قصر شايو بباريس بموجب القرار 217 (III) أ، باعتباره وثيقة مرجعية تحدد المبادئ الأساسية للحقوق والحريات. وعلى الرغم من طابعه غير الملزم قانونياً، فإن الإعلان يشكل مرجعاً معيارياً ذا قيمة إعلانية أساسية في بناء منظومة حقوق الإنسان الحديثة[4].

وقد جاء إعلان القاهرة في العالم الإسلامي ليجسد الرؤية الإسلامية في حماية حقوق الإنسان في عصر الدولة الحديثة، حيث سعى إلى تأصيل الحقوق والحريات ضمن إطار المرجعية الإسلامية مع مراعاة

---

[3] CELHTO, 2008, La charte de Kurukan Fuga. Aux sources d'une pensée politique en Afrique, Paris, L'Harmattan.

4 - صالح بن عبدالله الراجحي، *حقوق الإنسان السياسية والمدنية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية* (حالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، مجلة الحقوق 27، عدد 1 (2003).

متطلبات الدولة المعاصرة. فقد أكد على أن الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر قيمة أصيلة لا يجوز المساس بها بسبب العرق أو اللون أو الدين، وأن الحياة هبة من الله يجب صونها وحمايتها. كما نص على مجموعة من الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم والعمل والملكية والرعاية الصحية والعيش الكريم، وضمان حرية التنقل والتعبير والمشاركة في إدارة الشؤون العامة. ومع ذلك، ربط الإعلان جميع هذه الحقوق بأحكام الشريعة الإسلامية التي اعتبرها المرجع الوحيد لتفسير مواده، ليشكل بذلك صياغة تجمع بين المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والمرجعية الدينية التي تحدد إطارها وحدودها[5].

2. الأجيال المتتابعة لحقوق الإنسان

لفهم المسار التاريخي لتطور حقوق الإنسان، تبنّى الفكر القانوني الحديث ما يُعرف بـ **نظرية الأجيال**، التي توضّح انتقال الاهتمام الحقوقي من حماية الحريات الفردية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ثم إلى الحقوق الجماعية، وصولًا إلى الحقوق الرقمية والتكنولوجية في عصرنا الراهن.

الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية

انبثق هذا الجيل من رحم النضال ضد الاستبداد والسلطات المطلقة، خاصة خلال الثورات الأوروبية الحديثة مثل الثورة الفرنسية (1789). وقد ركّز على حماية حرية الفرد من تدخل الدولة، ومن أبرز حقوقه: حرية الرأي والتعبير، حرية الدين والمعتقد، الحق في المحاكمة العادلة، والمشاركة السياسية. وقد شكّلت وثائق مثل *الماجنا كارتا* (1215)، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789)، ووثيقة الحقوق الأمريكية (1791) الأساس التاريخي له، ثم جرى تكريسه عالميًا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966). ويُعرف هذا الجيل بالحقوق السلبية، لأنه يطالب الدولة بالامتناع عن التدخل في حرية الفرد.

الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حين أدركت البشرية أن الحرية السياسية وحدها لا تكفي لضمان كرامة الإنسان، ما لم تتحقق العدالة الاجتماعية. ويشمل هذا الجيل: الحق في التعليم، والعمل الكريم، والسكن، والصحة، والضمان الاجتماعي. وقد نصت عليها المواد (22–27) من الإعلان العالمي، وأكّدها العهد الدولي

[5] - منظمة المؤتمر الإسلامي، *إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام*، القاهرة: أقره مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، 5 أغسطس 1990.

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). ويُعرف هذا الجيل بالحقوق الإيجابية، إذ تُلزم الدولة باتخاذ إجراءات فعّالة لضمانها.

الجيل الثالث: الحقوق التضامنية أو الجماعية

مع نهاية القرن العشرين، برز جيل جديد يتجاوز البعد الفردي إلى البعد العالمي، وهو جيل الحقوق التضامنية. ويشمل: الحق في التنمية، والحق في السلام، والحق في بيئة نظيفة، والحق في التراث الثقافي المشترك. وقد تم تكريسه في إعلانات دولية مثل إعلان ستوكهولم (1972) وإعلان ريو (1992). ويشير عدد من الباحثين العرب إلى أن الفكر الإسلامي سبق إلى هذه القيم من خلال مبادئ عمارة الأرض والمصلحة العامة والخلافة الإنسانية، مما يعكس عمق الرؤية البيئية والتنموية في الشريعة الإسلامية[6].

الجيل الرابع: الحقوق التكنولوجية والرقمية

يمثل هذا الجيل الحقوق التي فرضتها الثورة الرقمية والتقدم البيوتكنولوجي. ويشمل: الخصوصية الرقمية، حماية البيانات الشخصية، الحق في الهوية الرقمية، إضافة إلى قضايا علمية مثيرة للجدل مثل الاستنساخ، الخلايا الجذعية، الموت الرحيم، وتغيير الهوية الجندرية. وقد أثار هذا الجيل نقاشًا أخلاقيًا وفلسفيًا واسعًا، خصوصًا في العالم العربي والإسلامي الذي يرى بعض هذه الحقوق متعارضة مع القيم الدينية والإنسانية. ولا تزال المنظمات الدولية والإقليمية تعمل على تقنين هذه الحقوق في إطار أخلاقي وقانوني متوازن[7].

3. الرؤية الإسلامية والإنسانية الشاملة لحقوق الإنسان

يتبيّن من خلال استقراء المسار التاريخي لحقوق الإنسان أن الشريعة الإسلامية سبقت كثيرًا من النظم في وضع أسس صون الكرامة الإنسانية ضمن بناء مقاصدي متكامل. فمقاصد الشريعة الخمس-حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال- تشكّل إطارًا حقوقيًا عميقًا يضمن حماية الإنسان في أبعاده المادية والمعنوية.

---

[6] Rousseau, D. (1987). Les droits de l'homme de la troisième génération. Revue interdisciplinaire d'études juridiques, 19(2), 19-31. https://doi.org/10.3917/riej.019.0019.

[7] الجيل الرابع لحقوق الإنسان: نحو إعادة النظر في خاصية العالمية "*المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، العدد 22 (2022).

فالحق في الحياة ينبثق من مقصد حفظ النفس، والحق في حرية الفكر والمعتقد يستند إلى مقصد حفظ العقل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنبع من مقاصد حفظ المال والنسل. وبهذا يتضح أن الإسلام لا يفصل بين الحقوق والواجبات، بل يؤكد مبدأ التوازن بينهما، بحيث تكون الحرية الإنسانية منضبطة بالمسؤولية الأخلاقية.

وتجعل الرؤية المقاصدية حقوق الإنسان جزءًا من الفطرة الإنسانية التي كرّمها الله، وليست منحة من السلطة أو القانون. ومن هنا تتلاقى الرؤية الإسلامية مع المفهوم الكوني لحقوق الإنسان في جوهره، وتختلف معه في مرجعيته ومصدره. فبينما يستمد الفكر الغربي الحقوق من الإرادة الإنسانية والعقد الاجتماعي، يستمدها الإسلام من الوحي الإلهي. ويُسهم إدماج المقاربة المقاصدية في بناء نموذج حضاري متوازن يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويثري الفكر الحقوقي العالمي برؤية تحترم كرامة الإنسان وتنسجم مع القيم الروحية والأخلاقية[8].

المحور الثاني : حقوق الإنسان في كتاب مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان

1.السياق التاريخي للكتاب ومؤلفه

يُعدّ كتاب "مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان" من أبرز المؤلفات التي تناولت موضوع الحقوق الإنسانية في الفكر الإسلامي الإفريقي، وهو من نتاج المدرسة العلمية التي ازدهرت في ظل خلافة صُكُتو (1804 – 1903م). وقد مثّل هذا العمل نموذجاً رائداً في الجمع بين التعاليم الشرعية والمبادئ الإنسانية، في إطار رؤية إصلاحية شاملة هدفت إلى تنظيم المجتمع وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحقيق التوازن بين الحقوق الدينية والدنيوية.

تُعتبر خلافة صُكُتو التي أسّسها العالم والمصلح الكبير عثمان بن فودي (عثمان دان فوديو) واحدة من أبرز التجارب السياسية والفكرية في تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية. فقد نشأت هذه الدولة في شمال نيجيريا الحالي، وضمت نحو ثلاثين إمارة موحدة تحت إدارة مركزية، اعتمدت في تنظيم شؤونها القضائية والإدارية على أصول المذهب المالكي، مع مراعاة الأعراف المحلية المتوافقة مع أحكام الشريعة. وقد أسهم هذا النموذج

[8] جابر عبد الهادي سالم الشافعي، "تأصيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية،" في *مقاصد الشريعة والاتفاقيات الدولية* (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2013)، 31–142، https://doi.org/10.56656/100958.0

في توحيد القبائل والممالك المتفرقة في غرب إفريقيا ضمن كيان سياسي إسلامي واحد، يقوم على العدل والمساواة والإصلاح الديني والاجتماعي[9].

وقد تميّزت صُكُتو بموقع فريد في التاريخ الثقافي والديني لغرب إفريقيا، إذ كانت مركز إشعاع علمي وروحي انطلقت منه حركة إصلاحية واسعة هدفت إلى تجديد الفكر الإسلامي ومقاومة الانحرافات العقدية والسلوكية والسياسية التي استشرت آنذاك. فحينما كان القرن التاسع عشر يُوصف في بعض المؤلفات التاريخية بأنه «قرن الانحطاط» في العالم الإسلامي الشرقي، كانت بلاد السودان الأوسط والغربي - أي ما يُعرف اليوم بـ غرب إفريقيا- تشهد نهضة علمية ودينية متميزة، تجسّدت في قيام عدد من الممالك الإسلامية التي حكمت باسم الشريعة وأقامت نظمها على أسس أخلاقية ودينية راسخة.

في هذا السياق، برزت خلافة صُكُتو بوصفها نموذجاً مميزاً للدولة الإسلامية الإصلاحية التي جمعت بين سلطة العلم والدين من جهة، وسلطة الحكم والإدارة من جهة أخرى. وقد كان الشيخ عثمان بن فودي وإخوته وأبناؤه وتلاميذه، ومن بينهم العالم الجليل عبد الله بن محمد بن فودي مؤلف كتاب *مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان*، من أبرز روّاد هذا المشروع العلمي والفكري. فقد سعوا إلى بناء نظام معرفي وحقوقي متكامل يوازن بين تعاليم الوحي ومتطلبات الحياة الإنسانية والاجتماعية، مما جعل مشروعهم الإصلاحي ذا أثر عميق في تاريخ المنطقة.

فيشير المصادر إلى أن الشيخ عبد الله بن محمد فودي هو الأخ الشقيق للشيخ عثمان بن فودي مؤسس خلافة صُكُتو الإسلامية في غرب إفريقيا. اسمه الكامل أبو محمد عبد الله بن محمد فودي بن عثمان بن صالح بن هارون، المعروف بقرط بن جبّ بن محمد سمبو بن أيوب بن ماسران بن بوب بابا بن موسى جكل. وينتمي موسى جكل إلى زعماء قبيلة توردب الفلّانية التي ارتحلت من مدينة تمبكتو متوجّهة إلى مناطق فوت تور وفوتا جالون، في ما يُعرف اليوم بجمهوريتي السنغال وغينيا، قبل أن تستقرّ في منطقة كَنّ من بلاد الهوسا في أواخر القرن الثامن الهجري[10].

أشار المؤرخون إلى أنّ نسب هذه الأسرة يتصل بالصحابي الجليل عقبة بن عامر القرشي، فاتح بلاد المغرب في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وإذا صحّ هذا النسب، فإنّ عبد الله بن فودي يكون قرشي الأصل، وهو ما كان يعتزّ به ويُصرّح به في بعض مؤلفاته، مؤكداً انتماءه إلى هذا النسب الشريف الذي

---

[9] محمد بلّ بن عثمان بن فودي، *إنفاق الميسور في تأريخ بلاد التكرور*، تحقيق حديث، باريس: دار لطرش للنشر.

10 بللّو، آدم .*عبد الله بن فودي ومؤلفاته في التفسير* .رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالنيجر، 2008.

أضفى على مكانته العلمية والاجتماعية بعداً إضافياً من الهيبة والاعتبار، ورسّخ مكانته بين أعلام الإصلاح والدعوة في غرب إفريقيا.

الكتاب الذي بين أيدينا يُشكّل بحقّ إحدى المحاولات الفكرية المبكرة في صياغة رؤية حقوقية إسلامية إفريقية، إذ عالج فيه مؤلفه قضايا الإنسان من منظور شامل يتجاوز الحدود التقليدية للفقه، ليجمع بين الحقوق الدينية والمدنية والاجتماعية والصحية والبيئية في إطار واحد متكامل، مستنداً إلى مقاصد الشريعة الإسلامية. وقد قدّم المؤلف رؤية إصلاحية متقدمة تجعل من الإنسان محوراً أساسياً للعدالة والتنمية، مؤكداً أنّ الشريعة إنما جاءت لحفظ مصالحه المادية والمعنوية معاً، بما يضمن التوازن بين حاجاته الروحية ومتطلباته الحياتية.

2. تحليل محتوى الكتاب

لقد تناول ابن فودي في هذا العمل القيم جميع أطوار حياة الإنسان من لحظة تكوينه إلى ما بعد وفاته، مؤكداً أن حقوق الإنسان في الإسلام تبدأ قبل ميلاده وتمتد بعد موته .فهو يرى أن للجنين حقوقه في أن يرى النور، وللطفل حقوقه في الرعاية والتعليم والحماية، وللشاب حقوقه في التوجيه والتأهيل وبناء الأسرة، وللراشد حقوقه في العمل والمشاركة المجتمعية، وللشيخ حقوقه في الرعاية والاحترام وصون الكرامة. بل إن هذه الحقوق تمتد إلى الميت، فيُصان جسده ويُكرم دفنه، فلا يُمثّل به ولا يُهان بعد الموت. وهي رؤية إنسانية راقية قلّ أن نجد نظيرها في المنظومات الحقوقية الحديثة التي غالباً ما تتوقف عند حياة الإنسان المادية[11].

ويقع الكتاب في بابين رئيسين يجمعان بين الحقوق المعنوية والجسدية للإنسان في إطار رؤية شمولية متكاملة، وقد تناول المؤلف من خلالهما مختلف أبعاد الكرامة الإنسانية ومستلزماتها الشرعية والأخلاقية. ويُمكن تقديم خلاصة لمحتوى الكتاب وتحليل موضوعاته الكبرى عبر المحاور الآتية، التي تُظهر منهجه في الربط بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الحياة الإنسانية في مستوياتها الروحية والاجتماعية والصحية.

أولاً: الحقوق المعنوية والدينية للإنسان

يتناول المؤلف في الباب الأول من كتابه منظومة متكاملة من الحقوق التي يقرّها الإسلام للإنسان منذ مرحلة ما قبل وجوده وحتى ما بعد وفاته، حيث عرض هذه الحقوق في عشرة فصول مترابطة تعكس الرؤية المقاصدية الإسلامية في حماية الكيان الإنساني وصون كرامته. ففي الفصل الأول يبيّن حقّ الطفل قبل

11 عبد الله بن محمد بن فودي، مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان، تحقيق محمود محمد ددب (بماكو: منشورات منظمة حماية وتقويم المخطوطات للدفاع عن التراث الإسلامي، 2021).

خِطبة أمّه، من خلال ضرورة اختيار الأمّ الصالحة التي يُضمن معها بناء أسرة تقوم على الدين والخلق، ثم ينتقل في الفصل الثاني إلى حقّ الطفل عند الوطء، موضحًا أن الآداب الشرعية للجماع إنما شرعت لحفظ النسل وضبط بدايات تكوين الإنسان. ويتابع المؤلف الحديث في الفصل الثالث عن حقّ الطفل في مرحلة النفاس، مؤكداً أهمية الرعاية الصحية والنفسية للأمّ والوليد باعتبارها امتدادًا لحقّ الإنسان في بدايات وجوده.

ويواصل المؤلف عرض حقوق الطفل في مرحلة الطفولة ضمن الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن، حيث يتناول في الفصل الرابع حقّ المولود في العقيقة بوصفها شعيرة تُظهر الفرح بالولد، ثم يبيّن في الفصل الخامس حقّه في الختان باعتباره من سنن الفطرة وأساسًا في بناء الهوية الدينية. وفي الفصل السادس يعرض حق الطفل في الالتحاق بالمكتب، حيث يبدأ تعلّم القرآن والكتابة ومبادئ الأخلاق، ويتوسع في الفصل السابع في بيان حق الطفل بعد خروجه من المكتب في طلب العلم على أيدي المعلّمين، وهي مرحلة تربوية عليا تُسهم في تشكيل شخصيته. أما في الفصل الثامن فيتناول حقّه في الزواج عند بلوغه، ويعدّه من الحقوق التي تحفظ العفة والاستقرار الاجتماعي.

يخصص المؤلف الفصول التاسع والعاشر لحقوق الإنسان بعد بلوغ سن الرشد، حيث يوضح في الفصل التاسع ما يجب على الإنسان مراعاته لنفسه عند بلوغه، ذكراً كان أو أنثى، من تهذيب النفس وحفظ البدن واستقامة السلوك، وهي حقوق تتعلق بمسؤوليته الذاتية بعد الوصول إلى سنّ التكليف. ويختم في الفصل العاشر ببيان حقوق الإنسان بعد موته، موضحًا واجبات المسلمين تجاه أخيهم المتوفّى من الغسل والتكفين والدفن الشرعي، وحفظ حرمة الجسد والقبر، مما يعكس استمرار الكرامة الإنسانية حتى بعد الموت.

على الرغم من أن كتاب مصالح الإنسان ينطلق من رؤية إسلامية مقاصدية، فيما تنطلق المواثيق الدولية من إطار قانوني وضعي، فإنهما يلتقيان في مقصد واحد هو حفظ الكرامة الإنسانية وصون الحقوق الأساسية. فالكتاب يذكّر بحق الطفل في الرعاية والتعليم، وحق الشاب في الزواج، وحق الراشد في تهذيب النفس وحفظ البدن. وتلتقي هذه المصالح مع ما نصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في مواده :المادة 1 الخاصة بالمساواة والكرامة، والمادة 3 الخاصة بالحق في الحياة والحرية، والمادة 16 الخاصة بحرية الزواج وتكوين الأسرة، والمادة 18 الخاصة بحرية الفكر والوجدان والدين، والمادة 26 الخاصة بالحق في التعليم[12]. ثم جاءت العهدان الدوليان لعام 1966، وهما :العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

[12] الأمم المتحدة، *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*، آخر تعديل 2025، https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights.

والسياسية الذي ركّز على الحقوق الفردية مثل الحق في الحياة، حرية التعبير، حرية الدين والمشاركة السياسية، وضمان المحاكمة العادلة.[13] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ركّز على الحقوق الجماعية مثل الحق في العمل، التعليم، الصحة، والضمان الاجتماعي[14]. وبذلك تشكّل هذه النصوص معًا ما يُعرف بـ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان .وهكذا، ورغم اختلاف المنطلقات بين الدين والقانون، فإنهما يتكاملان في خدمة الإنسان، ويعكسان وحدة المقصد في أن تظل كرامته مصونة وحقوقه محفوظة عبر العصور.

ثانياً: الحقوق الصحية والجسدية والبيئية

أما الجزء الثاني من الكتاب فيتناول الحقوق البدنية والعقلية والبيئية للإنسان، مؤكداً أن الصحة الجسدية والعقلية جزء لا يتجزأ من كرامته الإنسانية. ويعرض المؤلف في هذا السياق مجموعة من الحقوق والواجبات التي تنظّم علاقة الإنسان بنفسه وبالطبيعة والمجتمع. فيوضح أن للإنسان الحق في التمتع بأفضل صحة ممكنة، والحق في العلاج والوقاية من الأمراض، والحصول على الأدوية والخدمات الطبية اللازمة. كما يبرز حقوق المريض، مثل حقه في اختيار طبيبه، وحماية خصوصيته، والمعاملة الكريمة أثناء فترة مرضه.

يتناول المؤلف واجبات الطبيب، التي تقوم على الأمانة والعناية، وحفظ أسرار المريض، وعدم استغلال ضعفه أو جهله، إلى جانب واجبات المريض تجاه نفسه، من خلال المحافظة على بدنه، وتجنب السلوكيات الضارة، واتباع الإرشادات الطبية. ويولي اهتماماً خاصاً بحقوق الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، بما يشمل الوقاية من الأمراض وضمان سلامة الحمل والولادة وتوفير ظروف صحية ملائمة للأسرة.

ويمتد الحديث إلى الحقوق البيئية، حيث يشدد على ضرورة حماية البيئة من التلوث والحفاظ على نظافة المحيط والهواء والماء والغذاء، وهو ما عبّر عنه في فصل «علم الطبيعة». كما يبرز الحق في الغذاء المتوازن

---

[13] الأمم المتحدة، *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، اعتمد في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيّز النفاذ في 23 مارس 1976، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

[14] **الأمم المتحدة**، *العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*، اعتمد في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيّز النفاذ في 3 يناير 1976، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

والنظيف، مع التحذير من الإسراف والضرر، انسجاماً مع مبدأ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعۡرُوشَٰتٍ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴿١٤١﴾﴾ الأنعام: ١٤١ ويضيف إلى ذلك الحق في الراحة والرياضة وتنظيم إيقاع الحياة، للحفاظ على التوازن الجسدي والنفسي، واتباع النظام الصحي في النوم والعمل والراحة.

وبمقارنة ما أورده عبد الله بن فوديو في هذا الباب مع ورد المواثيق الدولية يظهر أن هناك تقاطع بين الطرحين في مجال لحقوق الصحية والبيئية. فالمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقر حق الإنسان في مستوى معيشي يكفل له الصحة والرفاه والرعاية الطبية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالمادة 12 تضمن للإنسان حق التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما يشمل الوقاية والعلاج وتحسين البيئة. وقد وهذه المبادئ تتجاوب مع تركيز ابن فودي على حقوق المريض في المعاملة الكريمة وحماية الخصوصية، وعلى واجبات الطبيب في الأمانة وحفظ السر، إضافة إلى الحق في بيئة نظيفة وغذاء متوازن.

بمقارنة ما أورده عبد الله بن فوديو في الفصل الذي خصّصه للطبعةة مع ما جاء في المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة مثل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)، يتضح أن ابن فوديو شدّد على حق الإنسان في بيئة نظيفة وغذاء متوازن، وعلى واجب المجتمع في صون الماء والهواء والغذاء من التلوث، مقرونًا بواجبات أخلاقية ودينية تجعل حماية البيئة جزءًا من العبادة ومقصدًا من مقاصد الشريعة، بينما ركّز إعلان ريو على البعد القانوني والسياسي للتنمية المستدامة من خلال مبادئ مثل الوقاية، ومبدأ "الملوّث يدفع"، وضمان حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة[15]. ويلتقي الطرفان في التأكيد على أن البيئة النظيفة ركيزة أساسية لصون الكرامة الإنسانية، وإن اختلفت منطلقاتهما بين المرجعية الشرعية والمرجعية القانونية الدولية.

وقد أضاف عبد الله بن فوديو بعدًا إنسانيًا وروحيًا آخر حين أشار إلى امتداد حقوق الانسان إلى ما بعد الموت حيث عبر عن حق الإنسان في القبر وصون حرمة جسده ومكان دفنه، وهو ما لا تفصّل فيه المواثيق

---

[15] الأمم المتحدة، *إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية*، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3–14 يونيو 1992، https://www.un.org/ar/documents/decl_conv/declarations/riodecl.shtml.

الدولية إلا في إطار القانون الإنساني. وهكذا يتضح أن الرؤية الإسلامية توسّع دائرة الحقوق لتشمل الحياة وما بعدها، بينما تركز المنظومات الدولية على حياة الإنسان، مما يجعل فكر ابن فودي أكثر شمولًا في صون الكرامة الإنسانية عبر مختلف مراحل الوجود.

ويظهر من خلال تحليل محتوى الكتاب أن ابن فودي قدّم نموذجاً فريداً للفقه الحقوقي الإسلامي الإفريقي، سبق في رؤيته كثيراً من المنظومات الدولية الحديثة، إذ جعل من مقاصد الشريعة إطاراً مرجعياً للكرامة الإنسانية، وأرسى فكرة شمولية للحقوق تتجاوز الفرد إلى الجماعة، وتشمل الأبعاد الروحية والاجتماعية والصحية والبيئية. وهذا يختلف عن المنظومات الغربية التي تستند غالباً إلى العقد الاجتماعي والإرادة الإنسانية، بينما يستند ابن فودي إلى الوحي الإلهي باعتباره المصدر الأصيل للحقوق.

إن أهمية الكتاب لا تكمن فقط في مضمونه الفقهي، بل في رؤيته الإصلاحية التي تسعى إلى بناء مجتمع متكافل يقوم على العدالة والاحترام المتبادل، ويحقق التوازن بين حقوق الفرد وواجباته. ومن هنا يمكن القول إن فكر عبد الله بن فودي يمثّل إسهاماً مبكراً في التنظير الإسلامي لحقوق الإنسان، ويشكّل مصدراً غنياً لإعادة بناء الوعي الحقوقي في إفريقيا والعالم الإسلامي، كما يفتح المجال لمقارنة مثمرة مع المنظومات الحقوقية المعاصرة التي تسعى بدورها إلى صون الكرامة الإنسانية في أبعادها المختلفة.

الخاتمة

يُعدّ التراث الوثائقي الإنساني أحد المصادر الرئيسة التي تُغذّي قيمنا الأساسية وتشكّل مرجعاً أصيلاً في بناء الوعي الحقوقي. ومن خلال استقراء المخطوطات في مجال حقوق الإنسان، يتبيّن أن المؤلف قد أرسى بالفعل أسساً واضحة وشاملة لهذه الحقوق، في رؤية تتجاوز في بعض جوانبها ما نصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948. فقد احتوت المخطوطة التي كتبها أحد كبار العلماء على أهم الحقوق الأساسية التي تُشكّل معياراً إنسانياً جامعاً، يجمع بين الحقوق المعنوية والمادية، ويركّز على الحق في الصحة، والحق في الغذاء الجيد، والحق في إطار بيئي صحي يضمن للإنسان حياة كريمة ومتوازنة.

وتُظهر نتائج هذه الدراسة أن ابن فودي لم يقدّم مجرد معالجة فقهية تقليدية، بل صاغ منظومة حقوقية متكاملة تنطلق من مقاصد الشريعة الإسلامية، وتؤكد على التلازم بين الحقوق والواجبات، وتربط بين الفرد والمجتمع والبيئة في إطار حضاري متوازن. كما تكشف أن الفكر الحقوقي الإسلامي الإفريقي سبق كثيراً من المنظومات الحديثة في طرح رؤية شمولية للكرامة الإنسانية، وأن هذا التراث يمكن أن يكون مصدر إلهام معاصر في ترسيخ سيادة القانون وإثراء النصوص القانونية الدولية والوطنية.

وبذلك، فإن أهم ما خلصت إليه الدراسة هو أنّ المخطوطة تمثل وثيقة تأسيسية في الفكر الحقوقي الإسلامي، وأنها تُسهم في إعادة بناء الوعي الحقوقي اليوم، من خلال تقديم نموذج أصيل يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويؤكد أن حقوق الإنسان ليست منحة من سلطة أو قانون وضعي، بل هي جزء من الفطرة الإنسانية التي كرّمها الله وجعلها أساساً للعدالة والتنمية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب والمقالات

- **ابن فودي، عبد الله بن محمد** .*مصالح الإنسان المتعلقة بالأديان والأبدان* .تحقيق محمود محمد ددب. بماكو: منشورات منظمة حماية وتقويم المخطوطات للدفاع عن التراث الإسلامي، 2021.
- **أبو زيمد، لامية** .*الجيل الرابع لحقوق الإنسان: نحو إعادة النظر في خاصية العالمية* .*المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، العدد 22 (2022).
- **بلّو، آدم** .*عبد الله بن فودي ومؤلفاته في التفسير* .رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالنيجر، 2008.
- **بن فودي، محمد بلّ بن عثمان** .*إنفاق الميسور في تأريخ بلاد التكرور* .تحقيق حديث. باريس: دار لطرش للنشر، بدون تاريخ.
- **جابر عبد الهادي سالم الشافعي**" .تأصيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية." في *مقاصد الشريعة والاتفاقيات الدولية* .لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2013، 31–142. https://doi.org/10.56656/100958.0
- **حسام بشير** .حقوق الإنسان: المفهوم والتطور والفئات .*المجلة المصرية للقانون الدولي*، مجلد 72 (2016). DOI:10.21608/ejil.2016.297647.
- **صالح بن عبدالله الراجحي** .*حقوق الإنسان السياسية والمدنية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (حالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)* .*مجلة الحقوق* 27، عدد 1 (2003).
- **منظمة المؤتمر الإسلامي** .*إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام* .القاهرة: مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، 5 أغسطس 1990.
- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)** .*أسطوانة قورش: ميثاق عريق لحقوق الإنسان والتنوع الثقافي* .وثيقة المؤتمر العام، الدورة الثالثة والأربعون، سمرقند، 20 أكتوبر 2025، رقم الوثيقة C/52.43 .

ثانيا : المواثيق الدولية

- **الأمم المتحدة** .*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* .آخر تعديل 2025.
- **الأمم المتحدة** .*العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية* .اعتمد في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيّز النفاذ في 23 مارس 1976.

- **الأمم المتحدة** .العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .اعتمد في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيّز النفاذ في 3 يناير 1976.
- **الأمم المتحدة** .*إعلان وبرنامج عمل فيينا* .مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، 14–25 يونيو 1993. وثيقة A/CONF.151/26/Rev.1 (المجلد الأول)
- **الأمم المتحدة** .*إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية* .مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3–14 يونيو 1992.

ثالثا: الكتب والمقالات باللغة الأجنبية

- **CELHTO (Centre d'Études Linguistiques et Historiques par Tradition Orale).** *La charte de Kurukan Fuga. Aux sources d'une pensée politique en Afrique*. Paris: L'Harmattan, 2008.
- **Rousseau, D.** "Les droits de l'homme de la troisième génération." *Revue interdisciplinaire d'études juridiques* 19, no. 2 (1987): 19–31. https://doi.org/10.3917/riej.019.0019.